او حالا والمبيع المعين لا يكون مؤجلا سنوبري وقال ع ش قوله بالعقد مطلقا المبحث التأكيد اذ المعين لا يدخله اجل وعبارته توهم انه يصح حالا ومؤجلا وليس كذلك فلعل المراد بالاطلاق انه ليس له الا هذه الحالة أو ان المراد ولو كان ثمنه حالا او مؤجلا لكن هذا بعيد عند السياق فلو اسقط لفظ مطلقا لكان اولى كما لا يخفى عن الحذاق

بلا مشقة اى بالنسبة لغالب الناس فى تحصيله الى موضع وجوب التسليم ع ش والمراد مشقة لا تحتمل عادة فيما يظهر سنوبرى كقدد كثير من الباكورة الباكورة هى الثمرة عند الابتداء وعند انقطاعها الى انتهائها راجع الانوار سنوبرى وفى المصباح وزى باكورة الغالة اول ما يدرك منها فانه لا يصح اى فلو تبين انه كثير فى نفس الامر فهل يتبين صحة العقد كما فى نفس الامر او نظر العقد الشرط ظاهرا فيه نظر وقضيته قولهم العبرة فى شروط البيع بما فى نفس الامر

الا ولو ع ش بحمل اخره ولو فوق مسافة القصر لانه لا مونة لنقله على المسلم اليه حل لان الناقل غيره نقله مرّ او مرتين بل ان اعتيد نقله كثيرا او غالبا لانهم اعتبروا عموم وجود المسلم فيه عند المحل سنوبرى وعبارة ع ش اعتيد نقله اى كثيرا اخذا من قوله تأو رافاندفع انه لا بد فى الكثرة من المعتاد هو وبقى ما اذا استوى الامران فهل يصح السلم اولا فيه نظر وينبغى القول بالصحة لانه ح حالا لمشقة فى حمله ع ش على مرّ كالهدية اى ولم يجز عادة المهدى اليه البيع ولم يكن المسلم اليه والا فيصح فيما قاله سنبلاوى وفى الثانية لانه قد يتفق نظير بعيد وفاقا لعلى الحلال وقع ش على مرّ اونقل لعموهه يتجه اى مما لم يعتد المهدى اليه بيعها والا فتكون كالمنقول للمبيع وبقى ما لو كان المسلم اليه هو المهدى اليه هل يصح ايضا فيه نظر والاقرب عدم الصحة لانه لا يتقاعد عما لو اسلم فى لحم الصيد الذى يزوجوده لمن هو عنده وقد قالوا فيه بعدم الصحة على المعتمد وعما لو اسلم لكافر فى عبد مسلم فانه لا يصح ولو كان عند عبد واسلم لندرة ملكه اللهم الا ان يقال لما اعتيد نقله للمهدى اليه كثيرا وهو المسلم اليه

صيره

صيره بمنزلة الموجود وقت وجوب التسليم واما الاستقصاء استبعاده وصفه مثل لو لوء كبارا الخ لانه لا بد فيها من التقوم للعلم والوزن والشكل والصفاء واجتماع هذه الامور نادر هش مر كبار بكسر اوله فان ضم كان مؤداوخ تشدد الباء وقد تخفف ش مر وظاهر استواؤهما معنوما وفرق بينهما بانه اذا افرط فى الكبر قيل كبار مثددا واذا لم يفرط قيل كبار بالضم مخففا ومثله طوال بالتشديد وبالتخفيف كما فى المختار فيهما ع ش على مرّ قال تعالى ومكروا مكرا كبارا اى عظيما جدا بان كذبوا نوحا واتباعه ومن تبعه هلال واما الندرة اجتماعه وان كان عنده ذلك حل قال السنوبرى اورد على هذا اذا شرط فى الجارية انها ماشطة او فى العبد انه كاتب فان ذلك صحيح مع انه يزوجوده باعتبار ما شرط فيه من الصفاء واجيب بان الكتابة والتمشيط صفتان وتحصيلهما بخلاف هذا فانه عين اخرى يعتبر فيها صفات اخر مثل امة وكذا بهيمة وولدها قال قلت هذا لا يندر اجتماعهما قلت يندر بالنظر للاوصاف التى يجب ذكرها فى السلم كما اشار اليه الشارح بقوله مع الصفات فتكون البهيمة توصف باوصاف مخصوصة وولدها باوصاف مخصوصة مما يندر فتامل وكذا يقال فى اللولوء والياقوت والامة واختها وولدها كما فى سل لانتفاء الوثوق ان كان انتفاء الوثوق للندرة فلم غاير فى تعليل الاولى والثانية وان كان غيره فما هو وهلا علل بالندرة فيهما ايضا وقد يختار الاول وانما غاير لان الندرة فى الاولى ذاتية وفى الثانية عرضية باعتبار ما عرض له فتامل سنوبرى بتسليمه فى الاولى لكن قوله اما القلعة ولندرة اجتماعه مع الصفات فيه اشارة الى ان الاخيرين مودا هما واحد وهو ان اللآلئ الكبار لا يندر اجتماعها الى مع الصفات وكذا الامة وبنتها مثلا فيجوز فى السلم فيها اذا علم وجودها لقلة تفاوتها فى كالقمح والعقول وضبط السفر بوزن جعفر مثقال وينبغى ضبطه بما لا يقبل التفاوت ا ه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)